

نواب يطالبون بعقد جلسة الأحد المقبل لمناقشة قضية التوظيف



عبدالله فهاد



اسامه الشاهين



د. عادل الدمحي



كتاب الاعضاء

رياض عواد

قدم النواب شعيب المويزري ومحمد براك المطير ورياض العدساني ومحمد هايف المطيري وعبدالله فهاد العنزي وناصر الظفيري وعبد الوهاب الباطين واسامه الشاهين وعبدالله الكندري ود. عبدالكريم الكندري ود. عادل الدمحي كتابا الى رئيس مجلس الامة يطالبون فيه بعقد جلسة خاصة لمناقشة

قضية توظيف الكويتيين وقالوا في كتابهم استناداً على المادة (72) من اللائحة الداخلية لمجلس الامة، ولأن التوظيف اصبح أزمة وهاجس لكل الكويتيين ولوجود خلل بنسبة الوظائف وما حصل في الفتوى والتشريع الا دليل على تخبط الحكومة وظلمها للمتقدمين، ومن مطلق اهمية هذا الموضوع باعتبار د. عادل الدمحي

قضية توظيف الكويتيين العاجلة التي يتطلب مناقشتها لاهميتها للخرجين والخريجات الكويتيين وتحديد مستقبلهم لذا يرجى التكرم بتوجيه دعوة لعقد جلسة خاصة في يوم الأحد الموافق 23 يونيو 2019 لمناقشة سياسة الحكومة في التوظيف واتخاذ القرارات المطلوبة لمواجهة أزمة التوظيف.

شعيب المويزري يقترح إنشاء شركة مساهمة كويتية باسم «تسويق المحاصيل الزراعية»



شعيب المويزري

قدم النائب شعيب المويزري بالاقتراح بقانون بإنشاء شركة مساهمة كويتية باسم (شركة تسويق المحاصيل الزراعية)، مشغوعاً بمذكرته الايضاحية. نص الاقتراح بعد الاطلاع على الدستور، وعلى المرسوم بالقانون رقم (68) لسنة 1980 بإصدار قانون التجارة والقوانين المعدلة له،

4- تحول الزيادة الناتجة عن بيع الأسهم وفقاً لأحكام البند (1) من هذه المادة إلى الاحتياطي العام للدولة.

المادة الثالثة: يتم تأسيس الشركة خلال ستة أشهر من تاريخ صدور هذا القانون، ويحدد مجلس الوزراء الجهة الحكومية التي يعهد إليها القيام بإجراءات التأسيس والدعوة لانتخاب أول مجلس إدارة للشركة، ويستفتى مجلس الإدارة الأول للشركة المؤسسة من النسبة المحددة لعدد الأسهم التي يجب أن يملكها عضو مجلس الإدارة وفقاً لأحكام القانون رقم (1) لسنة 2016 المشار إليه.

المادة الرابعة تتولى الشركة مسؤولية شراء المنتجات الزراعية المحلية مباشرة من المزارعين ومن ثم إعادة تسويقها وبيعها في السوق المحلي، وتصدير الفائض منها متى تحقق. المادة الخامسة: يضع أول مجلس لإدارة الشركة اللائحة التنفيذية ونظامها الأساسي خلال ثلاثة أشهر من بداية تأسيس الشركة، ويوضح فيها طريقة عملها وميزانيتها والهيكل التنظيمي للشركة.

المادة السادسة: تلتزم الشركة بتوظيف

وتدريب وضمان ما لا يقل عن (75%) من العمالة الوطنية، كما أنها تعفى من جميع رسوم الدولة لمدة خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون، وتمتع الدولة الأراضي اللازمة للمشروع. المادة السابعة: يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

المادة الثامنة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. أمير دولة الكويت صباح الاحمد الصباح المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون بإنشاء شركة مساهمة كويتية باسم (شركة تسويق المحاصيل الزراعية)

لما كان القطاع الزراعي يمثل أحد مصادر الدخل القومي، كان الاهتمام بحل مشاكله وتفعيل أدائه يمثل أحد الاهتمامات التي يجب التوجه إلى نظرها وإيجاد الحلول، لما تواجهه من صعوبات وموقات، وخاصة مع تزايد الإنتاج وتحسين جودته، ورفع عبة التسويق الذي يعانون منه كثيراً، وذلك بإشراك المحاصيل من المزارعين المحليين بشكل مباشر ومن ثم تسويقها وبيعها في السوق المحلي، مما سنعكس على ترسيخ توجهات الدولة في تحقيق الأمن الغذائي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي والسعر المناسب لعمامة الناس.

فقد نص هذا القانون في المادة الأولى منه على «تؤسس بمقتضى أحكام هذا القانون شركة مساهمة عامة كويتية مقرها الكويت

باسم «شركة تسويق المحاصيل الزراعية»، غرضها تسويق وبيع المحاصيل الزراعية المحلية. ونص المادة الثانية على «رأس المال الشركة (50 مليون د.ك.)، وتخصص أسهمها على النحو الآتي: 1- عشرون في المائة (20) من الأسهم تخصص للحكومة والجهات التابعة لها. 2- ثلاثون في المائة (30) من الأسهم تطرح للبيع في مزاييدة علنية تشترك فيها الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والشركات الأجنبية المتخصصة التي يوافق مجلس الوزراء على مشاركتها في المزايدة، ويرسئ المزايدة على من يتقدم بالسعر الأعلى للسهم فوق قيمته الاسمية مضافة إليها مصاريف التأسيس- إن وجدت- ويلتزم من يرسو عليه المزايد بالسعر ذاته الذي رسا عليه إلى الدولة وفقاً لأحكام البند (1) من هذا القانون.

3- خسون في المائة (50%) من الأسهم تخصص لإكتتاب العام لجميع المواطنين. 4- تحول الزيادة الناتجة عن بيع الأسهم وفقاً لأحكام البند (1) من هذه المادة إلى الاحتياطي العام للدولة. وبذلك يكون تم رسم كيفية تخصيص أسهم الشركة، وجاءت المادة الثالثة لتحديد ستة أشهر بحد أقصى لتأسيس الشركة من تاريخ إقرار القانون، على أن يحدد مجلس الوزراء الجهة الحكومية التي يعهد إليها القيام بإجراءات التأسيس والدعوة لانتخاب أول مجلس إدارة للشركة.

وتناولت المادة الرابعة الهدف من إنشاء الشركة، والمادة الخامسة مهام أعضاء أول مجلس إدارة للشركة من حيث وضع اللائحة التنفيذية بحد أقصى ثلاثة أشهر ورسم طريقة عملها وميزانيتها والهيكل التنظيمي لها. لم يغفل القانون أهمية توظيف المواطنين والمواطنات بحيث حدد في المادة السادسة منه على أن لا تقل نسبة العمالة الوطنية عن 75% من إجمالي العمالة، واعفاء الشركة من جميع الرسوم لمدة خمس سنوات.

ماجد المطيري يقترح صرف مساعدة خاصة لربات البيوت حسب مؤهلاتهم العلمية



ماجد المطيري

تقدم النائب ماجد مساعد المطيري بالاقتراح بقانون بشأن صرف مساعدة خاصة لربات البيوت نص الاقتراح بقانون - بعد الاطلاع على الدستور - وعلى القانون رقم 12 لسنة 2011 بشأن المساعدات العامة - وعلى المرسوم رقم 23 لسنة 2013 في شأن ربط واستحقاق المساعدات العامة - وعلى قانون التامينات الاجتماعية الصادر بالأمير الاميري رقم 61 لسنة 1976 والقوانين المعدلة له.

- وعلى المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له.

- وافق مجلس الامة على القانون الاتي نصه وقد صدقنا عليه واصدرناه. (مادة 1): يقصد بالكلمات التالية - في حكم هذا القانون - المعنى المبين لكل منها:

- الوزير: وزير الشؤون الاجتماعية والعمل.
- الوزارة: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
- الإدارة: إدارة الخدمات بالوزارة.
- الوحدة: الوحدة الاجتماعية.
- اللجنة: لجنة المساعدات العامة.

الأسرة: مجموعة مكونة من زوج وزوجة وأولاد يقيمون في مسكن واحد، أو بعض أفراد هذه المجموعة إذا كانوا يقيمون في مسكن واحد. - ربة البيت: هي المرأة الكويتية المتزوجة ولا تتقاضى راتباً أو معاشاً تقاعدياً أو مساعدة عامة ولا تمتحن أي حرفة ولا تقوم بأي عمل مقابل أجر في أي جهة عامة أو خاصة. (مادة 2): تسري أحكام هذا القانون على ربة البيت الكويتية المتزوجة البالغة من العمر ثمانية عشر عاماً فما فوق الققيمة في دولة الكويت إقامة دائمة .

(مادة 3)

- تستحق ربة البيت الكويتية المتزوجة البالغة من العمر ثمانية عشر عاماً ميايدياً فما فوق، المساعدة المقررة بموجب هذا القانون ما لم يثبت وجود مصدر دخل ثابت خاص بها وذلك وفقاً للاتي:

- 1- صرف مساعدة شهرية تقدر بمبلغ 500 دينار كويتي ان تكون حاصله على مؤهل متوسط فأقل
- 2- صرف مساعدة شهرية تقدر بمبلغ 550 دينار كويتي ان تكون حاصله على مؤهل ثانوي
- 3- صرف مساعدة شهرية تقدر بمبلغ 600 دينار كويتي ان تكون حاصله على مؤهل دبلوم - خريجات المعهد التطبيقي.
- 4- صرف مساعدة شهرية تقدر بمبلغ 650 دينار كويتي ان تكون حاصله على مؤهل جامعي
- 5- صرف مساعدة شهرية تقدر بمبلغ 700 دينار كويتي ان تكون حاصله على مؤهل ماجستير فأعلى
- (مادة 4): يشترط لاستحقاق ربة البيت المساعدة المقرر بموجب هذا القانون ألا تكون مسجلة لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية - عدم وجود مصدر دخل خاص بها - استمرار قيام رابطة الزوجية - مع مراعاة أحكام المادة السابقة.
- (مادة 5): - لربة البيت المخصص لها مكافأة شهرية بموجب هذا القانون وحال حصولها على مؤهل تعليمي اعلى مما كانت عليه، يصرف لها مبلغ المكافأة وفقاً للمؤهل الجديد وذلك ابتداءً من الشهر التالي لحصولها على المؤهل الأعلى.
- (مادة 6): تتبج الإجراءات والضوابط المنصوص عليها في القانون رقم 12 لسنة 2011 في شأن المساعدات العامة عند التقديم للحصول على هذه المساعدة

- (مادة 7): يصدر الوزير المختص اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وذلك بعد عام من إقراره.
- (مادة 8): يلغى كل نص وقرار يتعارض مع تطبيق أحكام هذا القانون.
- (مادة 9): - على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون. ويعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. أمير دولة الكويت... صباح الاحمد الصباح..

المذكرة الايضاحية

للاقتراح بقانون بشأن صرف مساعدة خاصة لربات البيوت تُعد المرأة الكويتية نواة المجتمع ونصفه الآخر وكذلك تعد جزءاً لا يتفصل باي حال من الأحوال من كيان المجتمع، كما أنها مكون رئيسي للمجتمع بل تتعدى ذلك لتكون الأهم بين كل المكونات، كما أن للمرأة الكويتية دور في بناء دولة المستقبل عبر اعداد اجيال قادرة على البذل والعطاء وايضاً بمشاركتها عبر الانتخابات بصنع القرار في البلد. وحرصاً منا على توفير حياة كريمة للمرأة الكويتية وتخفيفاً من معاناتها التي تتمثل في قلة مصادر الدخل المالية لاسيما في حالة عدم وجود دخل ثابت لها أو وظيفة تضمن لهن دخل ثابت يأمنا به غدر الزمانا، بل أن هناك عشرات الاف من المواطنات يقبعنا خلف أبواب ديوان الخدمة المدنية ينتظرون وظيفة فكتير منهن يرغبن في العمل دون وجود وظائف لهن.

وانطلاقاً من اهتمامنا التام بقضايا المرأة التي حملناها على عاتقنا منذ وصولنا الي قبة المجلس والسعي لإقرارها بما يكفل لها الاستقرار والتقدير لما تقوم به من دور في المجتمع.

ونظراً لغلاء المعيشة الذي اجتاح كل اسرة ومنزل بطول البلاد وعرضها وليس الدخل التشريعي الذي اصاب المواطنين التي تخص المرأة اصبح لازماً علينا التدخل باقتراح بقانون بصرف مساعدة خاصة لربة البيت الكويتية المتزوجة، الامر الذي يرضي معه:-

- 1 - يساعد الاسر الكويتية على توفير حياة كريمة لأفرادها احقاقاً لا انعاماً .
- 2 - تقويم اواصر الاسرة وتعزيز استمرار الحياة الزوجية .
- 3 - الحد من نسب الطلاق التي تزايدت بشكل كبير في السنوات الماضية .
- 4 - التشجيع على التعليم والتفوق في الدراسة ذلك انه كلما حصلت ربة المنزل على مؤهل اعلى كلما زاد مبلغ المساعدة المخصص لها .
- 5 - محاربة البطالة والحد من اعداد منتظري الوظيفة بطابور ديوان الخدمة وحيث ان التشريعات السابقة بشأن المساعدات العامة جاءت شاملة لفئات عديدة من الكويتيين ولكنها اصابها القصور في حق المرأة الكويتية المتزوجة وربط المساعدة المخصص لهن ببلوغهن سن الخامسة والخمسون من العمر وبالنظر والمخصص في تلك الفئة تبين انها شريحة قليلة بالمقارنة بمن هم دون السن المذكور من الكويتيات لذا كان من واجبت التدخل لإصلاح هذا الخلل لذلك فابنتي اتقدم باقتراح بقانون بصرف مساعدة خاصة لربة البيت الكويتية المتزوجة

خليل الصالح: البديل الاستراتيجي فرصة تاريخية لتعديل منظومة الرواتب في كافة قطاعات الدولة

رياض عواد

اقبالاً وظيفياً بينما نجد قطاعات اخرى تشهد تسرباً وظيفياً وعزوف عنها بالرغم من انخفاضها في الدرجة الوظيفية والمؤهلات لها. وأضاف الصالح أن البديل الاستراتيجي ينبغي ألا يقتصر على عدم المساس بالمراكز القانونية والمالية للموظفين وحسب وإنما لابد وأن يشمل التخطيط ايجاد آلية للمساواة في الاختبارات المؤهلة للوظائف ذات الدرجة الواحدة. وأشار الصالح إلى وجود اشتراطات واختبارات تعجيزية للمتقدم لحدى الوظائف رغم كونه خريج جامعة الكويت وهي جامعة معتمدة، في الوقت الذي يجد المتقدم لنفس الوظيفة في قطاعات اخرى تسهيلات في القبول ولو كان خريج جامعة أخرى.

الظفيري: أين وصلت التحقيقات في قضية «المجد» بالخطوط الجوية الكويتية



ناصر سعد الظفيري

وجه النائب ناصر الظفيري سؤالاً الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية د. نايف الحجرف علمي أن هناك شبهات تعدي على المال العام في شركة الخطوط الجوية الكويتية ومنها على سبيل المثال لا الحصر قضية (المجد) وهي حبيسة الأراج لدى الرئيس التنفيذي ورئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية. لذا يرجى افادتي وتزويدي بالآتي: -1 هل تم التحقيق في هذه القضية المذكورة أعلاه؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب ماهي نتيجة التحقيق؟ مع تزويدي بنسخة من جميع المستندات المتعلقة بالتحقيق ونتيجته. -2 هناك معلومات تردني بأن لتلك القضية المذكورة اعلاه ابعاد تسببت بان تكون حبيسة الأراج إلى هذا الوقت؟ فما هي الإجراءات التي اتخذتها الشركة بهذا الخصوص؟